التوعية البيئية

التوعية بمنافع وأضرار البيئة يجب أن تكون من أولويات البرامج والخطط التي تصدرها الدولة.. وأهمية الحفاظ على البيئة وحماية المجتمع من الأوبئة والأمراض بأشكالها المختلفة والتي تنتج عن إهمالها، يجب تداولها وتناولها بدقة وبواقعية.

وعلى الجهات ذات العَلاقة بالبيئة وفي مقدمتها وزارة المياه والبيئة وهيئة حماية البيئة ووزارة الصحة وصندوق النظافة وتحسين المدينة.. الخ الاهتمام بالبيئة وحماية الإنسان من خلال التوعية البيئية والصحية عبر أجهزة الإعلام المختلفة.

ولأجل توصيل المعلومة لكافة شرائح المجتمع علينا تبسيطها من خلال وسائلها المقروءة والمسموعة والمرئية.

وربطها بمواقف ومواقع تقريبية تؤدي إلى استيعابها ولكل الفئات العمرية، بل وتشير إلى الأضرار التي سنتعرض لها بيئياً إذا ما أهملنا الاهتمام ببيئتنا ونظافتها لنتفادى الأمراض الفتاكة والكوارث.

وعلينا أن نحب بيئتنا والاهتمام والحفاظ على مواردها والكف عن استنزاف مقدراتها حتى تظل باقية للأجيال القادمة ولأحفادنا... ولا ننسى أنّ حضارات الدول تُقاس ببيئاتها.

إلطاف
Eltaf2008@yahoo.com

أزمة مياه في اليمن .. وما ينبئك بحقيقتها غير خبير

كان خبراء البيئة والباحثون والمهتمون في مجال البيئة والزراعة في اليمن ينسجون خيوط الخوف في المجتمع اليمني، منذ عقدٍ من الزمان بسبب الانخفاضات المتسارعة لمناسيب الأحواض المائية لاسيما حوض صنعاء وسهل تهامة وما يعقب ذلك من تدهور الماء وملوحته كون مستويات الاستخدام للمياه الجوفية تفوق مستويات التغذية، ويؤدي عدم التوازن بين سحب المياه الجوفية وضعف معدل تغذيتها إلى استنزافها وتدهور خصائص الماء فيها، وكان الخطر المجلجل أن تنضب بعض الآبار وتسبب أزمة مائية حادة في اليمن بحلول عام 2010م، لاسيما مع تفاقم حفر الآبار العشوائية والاستهلاك الجائر للماء في محاصيل الفاكهة وزراعة القات.

عمر السبع

كان حديث أزمة المياه بحلول عام 2010م، كما أسلفنا القولِ قبل ما يقارب عقد من الزمان ومرت الأيام سريعة ومتلاحقة حتى لم يُعد يفصلنا عن عام 2010م سوى عامين وبضعة أشهر، وكان المفروض أن يظل الحديث على حدته، وأن تكون هناك إجراءات حكومية لازمة للحد من الأزمة، وحلول على الواقع لردم بوادر الأزمة بيد أنّ المُلاحظ أنّ حديث الخبراء الفنيين قد خفت وكأنّ الأزمة قد أرجئت وأزيحت إلى عقد أو عقدين آخرين من الزمان، والحكومة وكبت الصوت المنخفض للخبراء والفنيين، ونبرات صوتها العالية بين الفينة والأخرى كان في وجه الحفارات التي تحفر ليل نهار عشوائياً لاستخراج المياه الجوفية للأغراض الفردية.

إنّ مُناخ الجمهورية اليمنية قارياً أو شبه قاري وهي من أكثر البلدان شحاً في الموارد المائية وهي تحت خط الفقر المائي وهطول الأمطار فيها متذبذب ويتراوح المتوسط السنوي لكمية الأمطار ما بين 250 – 400 مليمتر، والحدود الدنيا منه 50 – 100 مليمتر، والحدود العليا لهطول الأمطار تصل إلى 800 مليمتر.. فالمناطق اليمنية الواقعة على الشريط الساحلي الطويل يتراوح الأمطار فيها بين 50 – 100 مليمتر أما المرتفعات الجبلية فتصل إلى حدود 500 – 800 مليمتر، أما المناطق الشرقية فلا تزيد كمية الامطار فيها عن 50 مليمترا.

وتصل كمية الأمطار عموما في العام ما بين 67 مليار متر مكعب إلى 93 مليار متر مكعب.

يقدر البنك الدولي أنّ مياه الأمطار في اليمن تعوض أقل من ثلاثة أرباع المياه الجوفية المستنزفة، وأنّ المياه المتجددة تقدر بمليارين ونصف مليار متر مكعب، في حين أنّ الاستخدامات تصل إلى ثلاثة مليارات ونصف المليار متر مكعب من المخزون الجوفي، أي أنّ هناك عجزاً مائياً يقرب من المليار متر مكعب، أسبابه المعدلات المرتفعة من التبخر، والفاقد والحفر العشوائي الخارج عن السيطرة والحاجة إلى الماء.

والحقيقة أنّه لا توجد معلومات دقيقة ونهائية عن مستويات انخفاض المياه الجوفية، وقدّر خبراء وزارة التخطيط والتنمية في رؤيتهم الإستراتيجية لليمن حتى عام 2025م أنّ المخزون المائي الجوفي المتاح في كل أحواض الوطن بما يقارب عشرين بليون متر مكعب، واستناداً إلى معدل الاستهلاك السنوي للمياه في اليمن، فإنّه في عام 2010م سيكون قد تم استنزاف أكثر من نصف المخزون المتاح أي ما يقارب اثني عشر بليون متر مكعب.

إنّ أصابع الاتهام في استنزاف المياه المتاحة في اليمن موجه إلى الحفر العشوائي للآبار الارتوازية، حيث قدرت الهيئة العامة للموارد المائية أكثر من ثلاثة وتسعين ألف بئر تستنزف المياه الجوفية وأنّ هذا الاستنزاف تستفيد منه الأراضي المزروعة للقات، ومحاصيل الخضروات والفواكه.

إنّ دراسة البنك الدولي عزت تفاقم أزمة المياه إلى قصور المؤسسة المعنية بتوفير المياه عن القيام بواجباتها بطريقة فعالة، وأنّ قانون المياه رقم (33) لعام 2002م لا يزال قانون على الورق، فمسؤولون في الحكومة يصرحون وبخيبة أمل في أنّ قانون المياه من أصعب القوانين للتطبيق، بل إنّ قانون المياه شيء وتطبيقه شيء آخر تماما.

وقد وصل إلى علمنا أنّ وزارة المياه والبيئة تنفذ الإستراتيجية الوطنية للمياه على مرحلتين الأولى تبدأ من 2005 – 2009م تركز على رفع قدرات العاملين في قطاع المياه، والمرحلة الثانية تبدأ من 2010 – 2015م وتركز على تحقيق النسب المطلوبة في أهداف الألفية.

كما أنّ تنفيذ البرنامج الاستثماري لقطاع المياه للمرحلة من 2006 – 2010م يحتاج إلى أكثر من مليار ونصف المليار دولار أمريكي تمول الحكومة ما نسبته 24%، وتقدر التزامات كل من هولندا وألمانيا ما قيمته 550 مليون دولار، بينما تظل نسبة 36% من المشروع كعجز تمويلي.

إنّ مشكلة ندرة المياه وشحته في كل محافظات الجمهورية أفرز فجوة غذائية تتسع يوما عن يوم، ومن الضرورة الحد من هذا التدهور بإجراء إصلاحات أساسية وجوهرية للإدارة المائية، وعلى الحكومة بسط يدها لإدارة الموارد المائية والبحث عن بدائل سريعة لسد الحاجة للمياه كتحلية مياه البحر للمحافظات الساحلية أو استخراج المياه من الرطوبة الموجودة في الجو أو استغلال حوض حضرموت، ومواصلة إنشاء السدود والحواجز في المحافظات التي تهدر فيها مياه السيول، لتتواكب الجهود مع الإصلاحات الاقتصادية والجهود المبذولة لمكافحة الفقر، فكل الإصلاحات تبدأ من التوازن المائي؟!

العراق دولة شبه صحراوية

الماء عنصر أساسي من عناصر الحياة ولا يمكن لأي كائن حي الاستغناء عنه، فلطالما قامت على ضفاف الأنهار والبحيرات الحضارات والتجمعات السكانية وقامت بسببه حروب عدة على مر العصور.

اثمار هاشم

وعلى الرغم من أنّ الوطن العربي يعاني شحاً في المياه بحكم الطبيعة الصحراوية، إلا أنّ هناك بلداناً عربية أخرى (العراق مثلاً) أنعم الله عليها بنعمة المياه ومنها مياه الأنهار حتى وإن لم تكن تلك النهار تنبع من أراضيها وإنّما تمر فيها فيكفي أن نعرف أنّ مياه نهر الفرات الذي يصل طوله إلى (2780) كم2 ينبع من الأراضي التركية منها (1200) كم 2 يمر في الأراضي العراقية وكذلك بالنسبة لنهر دجلة الذي ينبع هو الآخر من الأراضي التركية ويصل طوله إلى (1950) كم 2 يمر منها (1408) كم 2 في الأراضي العراقية.

ومع ذلك فإنّ العراق يوشك أن يكون مقبلاً على كارثة بيئية في مجال المياه، فلقد أصبح العراق في السنوات الأخيرة يعاني من تدهور ملحوظ في بيئته حيث يرى الباحثون والمختصون في شؤون البيئة العراقية أنّ مشاكل العراق البيئية وتحديداً المائية مها بدأت تظهر في أعقاب حرب الخليج الأولى واستخدام قوات التحالف لأسلحة تحتوي على مواد خطرة تهدد حياة الكائنات الحية حيث ما زالت آثار هذا التلوث موجودة حتى يومنا هذا خصوصاً في مناطق جنوب العراق، كما أنّ الحصار الذي كان مفروضاً على النظام العراقي السابق ساهم في تفاقم الأمر سوءاً وأعاق كثيراً من قيام أية إصلاحات كان يمكن القيام بها – فعلى سبيل المثال – مُنع العراق من استيراد مادة الكلور المستخدمة في تنقية المياه وذلك لأنّ الكلور يدخل في استخدامات أخرى، كما طالت يد الإهمال شبكات المياه والصرف الصحي ولم تتم صيانتهما ناهيك عن الانقطاعات المتكررة للتيار الكهربائي الأمر الذي لم يسمح لمحطات تنقية المياه القيام بعملها، إضافة إلى قيام بعض المصانع والمنشآت برمي مخلفاتها في مياه الأنهار، كما أثبتت الدراسات كذلك أنّ المستشفيات العراقية تعد واحدةً من المصادر المسببة في تلوث المياه من بين (126) مستشفى في بغداد فإنّ (31) منها يصرف مياهها إلى نهر دجلة و(25) تصرف إلى نهر الفرات و(8) إلى ديالي و(4) إلى شط العرب، وقد سببت جميع تلك الملوثات إلى تحول لون مياه الأنهار إلى الخضرة والزرقة الداكنة بسبب التلوث.

وفي هذا السياق ينبغي لنا الإشارة إلى أنّ إحصائيات صدرت من عدة مراكز عراقية متخصصة أشارت جميعها إلى أنّ هناك تناقصاً ملحوظاً في حصة الفرد العراقي من المياه منذ عام 91م.

كما انخفضت الطاقة الإنتاجية لمشاريع ومجمعات المياه والتي كانت تغطي ما يقدر 90 % من احتياجات الفرد لتتناقص بعد الحصار إلى 70 % ، الأمر الذي يعني أنّ العراق قد أصبح دولة شبه صحراوية، فلقد تقلصت مساحة الخضرة كثيراً بسبب الجفاف والتصحر وتعرضت بعض الأنهار للجفاف من ناحية أخرى، فإنّه في الوقت الذي يفترض فيه أن تكون نسبة الملاح في مياه الشرب تتراوح ما بين (1500 – 2000) جزء من المليون في أسوأ الأحوال إلى أنّه في جنوب العراق تحدث تلك النسبة بكثير، فلقد وصلت إلى (10) آلاف جزء من المليون وربما أكثر، فإلى جانب تغيير لون المياه تنبعث منه رائحة كريهة أيضاً الأمر الذي يعني أنّ هذه المياه لا تصلح حتى للأغراض الزراعية.. نظراً لاحتوائها على عناصر ثقيلة التي سببت في تسمم التربة وإعطاء محاصيل حقلية ضعيفة ومشوهة، إضافة إلى الأمراض التي تظهر على البشر بسبب تلك الملوثات.

على أنّ هناك أسباباً أخرى ساهمت في ازدياد التلوث في العراق ومنها مشروع الغاب الذي تقيمه تركيا والذي يعرف كذلك بمشروع الأناضول الكبير والذي يتكون من (22) سداً ضخماً، إضافة إلى مشروع تخزيني ومحطات كهربائية وشبكات إروائية حيث بدأت تركيا العمل على هذا المشروع منذ عام (1980م) ومن المتوقع أن تنتهي منه في عام (2010م)، ومع هذا فإنّ الانتهاء من هذا المشروع سيحدث مشاكل مائية كبيرة للعراق الذي سيخسر 40% من أراضيه الزراعية، حيث تصل مساحة الأراضي العراقية التي تحتاج للإرواء إلى (22.86) مليون، وبالتالي فإنّ إكمال تركيا لمشروع الغاب يعني تراجع حصة العراق من (29) مليار متر مكعب في العام إلى (3) مليارات متر مكعب فقط، عام (2010م)، وإلى جانب نقص المياه التي ستعاني منه العراق سينجم عن ذلك تغير في نوعية المياه وستزداد نسبة الملوحة إلى أكثر من 65% مما كانت عليه عام 2006م.

المجالس المحلية في موقع الامتحان :

المباني والكهرباء والمياه والصرف الصحي .. قضايا تهدد الناس .. فهل من حلول؟!

الآن بدأ المجلس المحلي بمحافظة عدن ومعه المجالس المحلية في المديريات الخطوات الملموسة، وإنْ كانت خطوات وئيدة في أولها.. لكنها متأنية وسوف تثمر، لو أردنا جميعاً لها ذلك، خصوصاً فيما يخص المباني الكبيرة مثل عمارات الشارع العام في المعلا والمكونة من خمسة إلى ستة أدوار، وعمرها قد تجاوز الخمسين سنة أو قد يصل إلى الخمسين في بعضها.. إذ أنّ الترميم والصيانة مفقودين تماماً، اللهم من مسحة طلاء خارجية قام بها المحافظ الشعيبي حينذاك!

والمجلس المحلي والمجالس في المديريات أمامهم عدداً من القضايا المهمة جداً.. سوف نستعرضها على النحو التالي :

نعمان الحكيم

المباني والترميم الأساسي

إنّ أغلب العمارات تُعاني إهمالاً وتهالكاً، خصوصاً من داخلها، فيما يتعلق بالأساسات والسلالم التي تكاد تنهار، وهي ما أهتم بها قانون التمليك الذي لا يزال ساري المفعول حتى الآن، إذ تشير إحدى فقراته بأنّ يكون (50%) من قيمة العقار، المؤجر أو المُباع أو الملك تذهب إلى خزانة الدولة، والـ (50%) الأخرى تكون في وديعة لأغراض الترميم والصيانة.. وهذا الترميم والصيانة يشملان المبنى من أوجهه الأربعة وأساساته وسقوفه وسلالمه، أما الشقق وما يتبعها فهي من مهمة الملاك الذين تملكوها، وكل صاحب شقة معني بصيانة وترميم شقته بنفسه، إلا إذا كانت هناك أريحية من الدولة في تقديم العون لمن تراهم يستحقونه، فذلك يكون عملاً محموداً ومطلوباً!

والمباني، وعمرها الافتراضي يجعلنا نؤكد أنّ بعضاً منها سوف تنهار على ساكنيها، وقد ظلت هذه المسألة معلقة من المجالس المحلية السابقة وحتى اليوم برغم تشكيل لجاناً للترميم والصيانة، وبرغم إظهار الأخطار عبر الصحف ووسائل الإعلام، ورغم تقارير المهندسين، إلا أنّ التمويل كان مفقوداً وظلت المسألة بتراكماتها تتضاعف يوماً عن يوم.. ما يهدد بكارثة هنا أو هناك!

اليوم ازدادت الخطورة وصارت مياه الصرف الصحفي في بعض العمارات تشكل بركاً وحفراً طافحة ما بين العمارات المتلاصقة، ولا يمكن رؤيتها لكنها تشكل خطراً كبيراً، وكنّا قد دعونا المياه والصرف الصحي وعقال الحارات والمواطنين أن يتنبهوا إلى خطورة كهذه وأن يبادروا، كل من موقعه لتقديم ما يمكن تقديمه لدرء الخطر.. ولكن المواطن في (هيجة والجهة المسؤولة في واد)!

لكن المسؤولية على ما يبدو قد استشعرها المجلس المحلي اليوم وقام بتشكيل لجاناً لهذه الأغراض كاملة. لكن هل هذه اللجان للعمل الجاد.. أم العكس؟!!

الحقيقة أنّ ساعة الحقيقة والصراحة قد حانت، وخطوة الإصلاح الحقيقي الأول قد بدأت، والمجالس المحلية قد شمرت عن سواعدها، لكن نريد عملاً ملموساً، فلم يُعد بالإمكان السكوت أكثر من ذلك.. فالوضع خطير جداً، وكل واحد عليه تحمل مسؤولياته كاملة، والبداية صعبة لكنها مطلوبة.. فهل نجد تجاوباً عملياً حقيقياً.. أمْ أنّ ذك مجرد أمنية؟؟

إنّنا نثق بالخطوات الحالية ونعلم جديتها ولذلك نساند هذه الأعمال ونرفع لها التحايا والاحترام، ونثني على كل خطوة يتم اتخاذها يكون فيها إنقاذنا جميعاً من أية أخطار محققة!

وتحية خالصة وخاصة للمهندس / جلال ناشر وكل من تفاعل معه في إصلاح ساعات وأسلاك عمارتنا (بانافع) على الرغم من أنّ العمل لم يكتمل بعد، ولم يكن إلا للساعات وحولها فقط، ونحن نطمح إلى أعمال تشمل الأسلاك كاملة من أسفل إلى أعلى ولو باحتساب تكلفة مناصفة ما بين الهيئة والمواطن حتى يكون الأمان قد تحقق والضمان أكيداً وبالله الهداية والتوفيق لكافة الأطراف في هذه المهام الجسام!

الكهرباء وشبكتها وقدمها

والشق الثاني يتمثل في شبكة الكهرباء التي بلغ عمرها طويلاً، وصارت تتسبب في الحرائق والكوارث، لسببين :

أولهما إهمال إدارة الكهرباء لهذه الأمور، والتركيز على تحصيل المبالغ ليس إلا، وثانيهما لا مبالاة بعض السكان وعدم تقدير الخطورة، وترك الأمور تؤدي إلى الكارثة.. فمثلاً السطو على الكهرباء وسرقة أسلاقها وسرقة التيار وتخريب الشبكة وعدم الصيانة أو إبلاغ الجهة المعنية، يسبب كوارث محدقة إلى جانب تواكل الكهرباء وعدم تقدير الخطوة إلا بعد استفحالها.. وهذه أمور لم تكن موجودة قبل عشرين سنة مضت، أما اليوم فإنّها سمة غالبة على سلوك البعض، وكأنّ البلد م دون نظام ولا قانون ولا حساب ولا عقاب!

إنّ أخطار الكهرباء قد وصلت الذروة، وبدأت الإدارة في عمل إسعافات وإصلاحات، خصوصاً في ما يتعلق بشكاوى الناس، لكننا لا نريد أن تبقى المسألة استجابة لشكاوى.. نريد عملاً منظماً يقي الناس من الكوارث، ويحفظ الطاقة وشبكتها ولصالح الجميع، كما نريد عملاً مبرمجاً يهدف إلى إصلاح الحال ولو على مدى سنوات مقبلة، وشيء أفضل من أن نظل هكذا منتظرين الأجل الذي بإمكاننا تجنبه بالحيطة والحذر!

وننوّه إلى أنّ بعضاً ممن يستغل الكهرباء استغلالاً بشعاً ويقوم بسحب تيار كبير يؤدي إلى كوارث، وهو ما نلفت نظر الجهة المعنية إلى الانتباه إليه وعدم السماح به إلا بعد إقراره من مهندسين مختصين ولهم خبرة وقدرة وضمير يُمكنهم من أن يعملوا عملاً نافعاً ومأمونا!

المياه والصرف الصحي .. وتأكل الأساسات

إنّ نظرةً فاحصةً إلى أساسات بعض العمارات

أهالي وسكان منطقة العند يطالبون بإنقاذهم من التلوث الذي تخلفه كسارات وخلاطات الإسفلت

متابعة /محمد قائد علي

استشرت في الآونة الأخيرة العديد من الأمراض الوبائية بين الأطفال والنساء والعجزة والمسنين ومواطني منطقة العند في مديرية تُبن محافظة لحج وذلك بسبب تواجد العديد من الكسارات وخلاطات الإسفلت التي حاصرت منطقة العند وتسببت في انتشار العديد من الأمراض الوبائية بين المواطنين بسبب ما تخلفه هذه الكسارات والخلاطات من أتربة وغبار غطت منطقة العند ومساكنها بسحابة من رذاذ هذه الأتربة والغبار التي صار يستنشقها مواطنو هذه المنطقة يومياً ليلاً ونهاراً وعلى مدار الساعة، ما أدى إلى تعرض العديد من المواطنين وخصوصاً الأطفال والعجزة من كبار السن والنساء للإصابة بالعديد من الأمراض المستعصية مثل السعال والأمراض الصدرية والالتهابات الرئوية والربو والأستما وغيرها من الأمراض الخطيرة والضارة التي أثرت على صحة المواطنين وزعزعت كيانهم وهددت حياتهم بالخطر والفناء.

هذا الخطر الناجم عما تخلفه هذه الكسارات والخلاطات الخاصة بالإسفلت من تلوث بيئي خطير، خيّم على أجواء المنطقة وعكر صفوها واستقرارها ولوّث هواءها بغيمة من الأتربة وسحابة من الغبار الذي يستنشقه المواطنون مع كل نفس يتنفسوه ومع كل شربة ماء ومع غذائهم اليومي الذي يأكلوه والمصحوب بهذا التلوث البيئي الذي أصاب مواطني منطقة العند بالعديد من الأمراض التي أثرت على صحتهم.

ورغم معاناة كثير من المواطنين ورحلة عذابهم مع ما أصابهم من أمراض وترددهم على العيادات والمستشفيات ومع ما يحملوه من تقارير طبية ورغم مناشداتهم بنقل هذه الكسارات والخلاطات الخاصة بالإسفلت إلى أماكن آمنة بعيدة عن مساكن المواطنين، إلا أنّ طلبات ومناشدات المواطنين لم تلقَ الاهتمام الكافي ما يزيد حالة المواطنين الصحية تعقيداً وصعوبة وتزداد آلامهم سوءاً.

ولتسليط الأضواء على هذه المعاناة ومعرفة الحقيقة عن كثب كانت لنا هذه اللقاءات مع بعض مواطني هذه المنطقة وخرجنا بهذه الحصيلة من الأحاديث والذين تطرقوا إلينا حيث قال الشيخ عبدالقوي محمد شاهر – شيخ مشايخ الصبيحة بخصوص هذا الموضوع :

في البدء أناشد الأخ / محافظ محافظة لحج الأخ عبدالوهاب يحيى الدرة في الاستجابة لطلبات مواطني منطقة العند والعمل على إزاحة الكسارات والخلاطات الخاصة وحياة المواطنين والمواشي والمزروعات من الضرر الذي تلحقه هذه الكسارات والخلاطات بالبيئة التي أدت على إصابة وتعرض عدد من الأطفال وكبار السن بأمراض الرئة والأستما وكذا أمراض أخرى بسبب هذا التلوث البيئي، منذ قيام هذه الخلاطات والكسارات قبل عام حيث يوجد عدد (5) كسارات وجميعهم في منطقة العند وعدد (3) خلاطات لسفلت وواحدة في كود العبادل.

وفي ختام تصريحه قال الشيخ / عبدالقوي شاهر : لم يطال الضرر المواطنين فحسب وإنما أيضا المراعي والزراعة والثروة الحيوانية نتيجة هذا التلوث.

ونأمل من الجهات المسؤولة في المحافظة والمجلس المحلي القيام بواجباتهم الوطنية والعمل على إنقاذ مواطني العند من هذا التلوث الضار بصحة الإنسان والحيوان والنبات، وتحمل مسؤولياتهم تجاه المواطنين.

وكان لنا لقاء مع المواطن / علي محمد ناصر الملقب البيتوز من مواطني منطقة العند قال : لقد أصبت بمرض صدري في الرئة وأنا يومياً أطرش وأرجع دم مصحوب بالأتربة وقد أصبت بهذا المرض منذ حوالي 8 أشهر.

المواطن / عبده علي عبدالله الهيج من سكان منطقة العند حدثنا قائلاً :

أنا أصبت بمرض عبارة عن سعال شديد ما سبب لنا تحسسات في صدري وأمسي أسعل طوال الليل وأشعر بانتفاخ في الرئة بسبب التلوث البيئي ولا أستطيع النوم والأجواء على مدار الساعة نهاراً وليل ملوثة والأجواء مشحونة بالأتربة والغبار.

وعندي بنت أصيبت بنزل في أنفها وسبب لها نزول صديد وقد عرضتها على طبيب مختص في مستشفى ابن خلدون وعندما لم أجد فائدة ذهبت بها إلى عيادة خاصة في مديرية المنصورة محافظة عدن وعرضتها على اختصاصيين للعلاج وقد كلفني ذلك خسائر مالية ما يقارب من مبلغ مائتا ألف ريال، وكلها ديون في ذمتي.. وأنا هنا أناشد فخامة الأخ الرئيس القائد / علي عبدالله صالح – رئيس الجمهورية وكذا الإخوة في قيادة محافظة لحج الاهتمام بالمواطنين في العند ووضع الحلول المناسبة لما نعانيه.

المواطن / سالم علي ناصر الجزري من أهالي منطقة العند شرح معاناته فقال :

إنّي مُصابٌ بمرض ناتج مما تخلفه هذه الخلاطات والكسارات المنتشرة من حولها من أتربة وغبار وخصوصاً الخلاطات الخاصة بالإسفلت وقد تعرضت أنا وأسرتي بالإصابة بالأمراض الصدرية والالتهابات الرئوية بسبب ما تخلفه هذه الخلاطات والكسارات من أتربة وغبار وكذا من روائح الدامر الذي يصيبنا بالتحسس وإزكام الأنوف والتهابات الفم والبلعوم والمريء والرئيتين.. لهذا نأمل من المسؤولين وضع الحلول والمعالجات للحفاظ على صحتنا من الأمراض الدائمة والمستعصية وإنقاذنا من التلوث.

الشيخ / عبدالقوي شاهر :

نطالب بسرعة إنقاذ صحة المواطنين من الأتربة والغبار التي تخلفها الخلاطات والكسارات

نعمل جميعاً من أجل نظافة مدينتنا

صندوق النظافة وتحسين المدينة /عدن